

روح المعاني

واحد القبلتين في وقته صراط مستقيم والأمر به في ذلك الوقت هداية ولا يفهم منه أن قبلتهم أفضل القبل والناسخ لا يلزم أن يكون خيرا من المنسوخ اللهم إلا أن يكون مراد القائلكما جعلنا قبلتكم الكعبة التي هي أفضل القبل في الواقع جعلنا إلا أنه على ما فيه لا يسحm لا يراد كما لا يخفى ومعنى وسطا خيارا أو عدولا وهو في الأصل أسم لما يستوي نسبة الجوانب إليه كالمركز ثم أستعير للخصال المحمودة البشرية لكونها أوساطا للخصال الذميمة المكتنفة بها من طرفي الإفراط والتفريط كالجود بين الإسراف والبخل والشجاعة بين الجبن والتهور والحكمة بين الجريزة والبلادة ثم أطلق على المتصف بها إطلاق الحال على المحل وأستوى فيه الواحد وغيره لأنه بحسب الأصل جامد لا تعتبر مطابقته وقد يراعى فيه ذلك وليس هذا الإطلاق مطردا كما يظن من قولهم : خير الأمور الوسط إذ يعارضه قولهم على الذم أثقل من مغن وسطا لأنه كما قال الجاحظ يختم على القلب ويأخذ بالأنفاس وليس بجيد فيطرب ولا برديء فيضحك وقولهم : أخو الدون الوسط بل هو وصف مدح في مقامين في النسب لأن أوسط القبيلة أعرقها وصميمها وفي الشهادة كما هنا لأنه العدالة التي هي كمال القوة العقلية والشهوية والغضبية أعني إستعمالها قفيما ينبغي على ما ينبغي ولما كان علم العباد لم يعط إلا بالظاهر أقام الفقهاء الإجتناB عن الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر مقام ذلكوسموه عدالة في إحياء الحقوق فيلحفظ وشاع عن أبي منصور الإستدلال بالآية على أن الإجماع حجة إذ لو كان ما أتفقت عليه الأمة باطلا لأنثلمت به عدالتهم وهو مع بنائه على تفسير الوسط بالعدول وللخصم أن يفسره بالخيار فلا يتم إذ كونهم خيارا لا يقتضي خيريتهم في جميع الأمور فلاينا في إتفاقهم على الخطأ لا يخلو عن شيء أما أولا فلأن العدالة لا تنافي الخطأ في الإجتهد إذ لا فسق فيه كيف والمجتهد المخطيء مأجور وأما ثانيا فلأن المراد كونهم وسطا بالنسبة إلى سائر الأمم وأما ثالثا فلأنه لا معنى لعدالة المجموع بعد القطع بعدم عدالة كل واحد وأما رابعا فلأنه لا يلزم أن يكونوا عدولا في جميع الأوقات بل وقت أداء الشهادة وهو يوم القيامة وأما خامسا فلأن قصارى ما تدل عليه بعد اللتيا والتي حجة إجماع كل الأمة أو كل أهل الحل والعقد منهم وذا متعذر ولا تدل على حجة إجماع مجتهدى كل عصر والمستدل بصدد ذلك وأجيب عن الأول والثاني بأن العدالة بالمعنى المراد تقتضي العصمة في الإعتقاد والقول والفعل وإلا لما حصل التوسط بين الإفراط والتفريط وبأنه عبارة عن حالة متشابهة حاصلة عن إمتزاج الأوساط من القوى التي ذكرناها فلا يكون أمرا نسبيا وعن الثالث بأن المراد أن فيهم من يوجد على هذه الصفة فإذا كنا لا نعرفهم بأعيانهم أفتقرنا إلى إجتماعهم كيلا يخرج من يوجد

على هذه الصفة لكن يدخل المعتبرون في إجتماعهم متى دخلوا وحصل الخطأ أنثلمت عدالة المجموع .

وعن الرابع بأن جعلناكم يقتضي تحقق العدالة بالفعل وإستعمال الماضي بمعنى المضارع خلاف الظاهر .

وعن الخامس بأن الخطاب للحاضرين أعني الصحابة كما هو أصله فيدل على حجية الإجماع في الجملة وأنت تعلم أن هذا الجواب الأخير لا يشفي غليلا ولا يروي غليلا لأنه بعيد بمراحل عن مقصود المستدل على أن من نظر بعين الإنصاف لم ير في الآية أكثر من دلالتها على أفضلية هذه الأمة على سائر الأمم وذلك لا يدل على حجية إجماع ولا عدمها نعم ذهب بعض الشيعة إلى أن الآية خاصة بالأئمة الاثني عشر ورووا عن الباقر أنه قال : نحن الأمة الوسط ونحن شهداء الله على خلقه وحجته في أرضه وعن علي كرم الله تعالى وجهه : نحن الذين قال الله تعالى فيهم : وكذلك جعلناكم أمة وسطا وقالوا : قول كل واحد من أولئك حجة